



تقرير صحفي

01 جانفي 2020 الى 31 ديسمبر 2020

رابط الموقع <http://tinyurl.com/xvpmff6t>

عماد الدايمي " ملف مافيا التونيسار اكتمل ولدينا كامل أوراق الرشاوي والسرقات "

باب ذات - كشف رئيس مرصد رقابة عماد الدايمي في تدوينه عبر صفحته الرسمية على الفايسبوك أن لديه كل المعطيات بخصوص ملفات التحقيق المفتوحة في سرقة وتجاوزات ورشاوي أفراد مافيا التونيسار .
وتابع قائلا " لدينا كل المعطيات بخصوص شبكة التلاعب والرشوة في التذاكر والتسجيل على الرحلات الأفريقية وغيرها وسنكشف للتواسة قريبا على سيارات وبعض أملاك أفراد العصابة وبعضهم ليس لديه الباكالوريا .
واضاف الدايمي تعرف أسماء المطاعم التي يتعشون فيها وقيمة الفواتير المدفوعة على شرف رئيس العصابة وزعيم النقابة ..

...

وكتب عماد الدايمي في صفحته على الفايسبوك التدوينة التالية:
"في صفحته الرسمية على الفايسبوك التدوينة التالية " يعني أن العصابة المهيمنة على المخطط التونسية في حالة توتر ورغب غير مسبوقة .. أصبحوا يشعرون أن أيادهم مغمورة .. وتمتلي أحاديثهم وخزعاتهم وتهديداتهم الفارغة وأصراف ما هو موجود داخل "بصارتهم" ..
ستواصل فضج منظومة الفساد التي دمرت الثقة الوطنية فرما بالملفات والوثائق والأسماء .
ورقة جمال الشريفي احترقت، ستنبه بعدها لبقية العصابة التي يحررها زعيم التوريب النقابي المسمى نجم الدين المزوي ..
بالمعطيات والوثائق .
لدينا كل شيء بخصوص ملفات التحقيق المفتوحة في سرقة وتجاوزات ورشاوي أفراد العصابة فيسمل وحسام و مروان وحسام صهر متصف وغيرهم والتي تسيطر العصابة بكل وزنها على الإدارة ليقاطعها ..
لدينا كل المعطيات بخصوص شبكة التلاعب والرشوة في التذاكر والتسجيل على الرحلات الأفريقية وغيرها ..
سنكشف للتواسة قريبا على سيارات وبعض أملاك أفراد العصابة وبعضهم ليس لديه الباكالوريا ..
تعرف أسماء المطاعم التي يتعشون فيها وقيمة الفواتير المدفوعة على شرف رئيس العصابة وزعيم النقابة ..
فكتها في السابق لكثير من الوزراء المحامين وأقواتها اليوم للرأي العام ليس أسهل من اصلاح شركة المخطوط التونسية دون التقرب منها تغيير جوهري في مسؤولي الشركة وتكثيف كفاءة ومثلية حاليتها بإدارتها، وحمة تنظيف بالكرشاس لعصابة التهرب والسرقة التي دمرت صورتها وبضربت محتويات شرفاتها وهم الاحلالية ..
تداني الى شرفاء التونيسار . انتهى عهد توريب العصابة . تشجعوا وتكلموا واضمحوا القاسدين الذين يهددون مستقبل الشركة ومستقبلكم شخصيا . واستعدوا لمرحلة الإصلاح بعد كس العصابة .. المسألة مسألة وقت ..
تداء الى المركزية النقابية، الرخايد مافيا التونيسار يضر بكم ويضر بركم لدى عموم الشعب الكريم .. وسقطها المدوي شحيا وقريبا قضائيا سيجهلكم شرقاء في المسؤولية وفي السقوط .. شكرا حكم الارتباط بها وانزعوا عنها الشرحية لانها منظمة حشاه ..
تداء الى وزير النقل، انت اليوم امام امتحان يتجعب فيه السراء او يهان .. اذا تم تشمس كموتة وتخر الرئيس المدين العام المستمرض وتنتهي الحلق الكاذب العام المتلاعب بالقاتون في اليومين القادمين فسكون شريكا في التضرر العصابة على الدولة ..
تداء الى رئيس الحكومة، التونيسار مثقلة بالثرويس التي فوقها ريش .. اذا تم تحف بنفسك تهذه المؤسسة الكبرى وتعلمي بها النموذج لبقية المؤسسات: نموذج الإصلاح والتطهير والتطبيق الصارم للقانون .. فسقطس سريعا كل رصيد التماثل وكل مصداقية لخطاب الإصلاح ومكافحة الفساد"



كورونا يوجب معركة تصوير الدراما الرمضانية في تونس

طعن قضائي

وتقدم "مرصد رقابة" بطعن لدى المحكمة الإدارية ضد قرار وزيرة الثقافة القاضي بمنح تراخيص استثنائية لمؤسسات الإنتاج السمعي والبصري لاستئناف تصوير الأعمال الدرامية، كما وجه المرصد رسالة إلى رئيس الحكومة لمطالبته بتحمل مسؤوليته في إلغاء القرار ذاته.

ومرصد رقابة هو جمعية وطنية تضم عددا من المواطنين يهدفون إلى محاربة الفساد واقتراح خطط للإصلاح، حسب وصف المسؤولين عنه.



كواليس تصوير أحد المسلسلات الرمضانية التونسية (الجزيرة)

آمال الهلالي-تونس

فجر بلاغ صادر عن وزارة الثقافة التونسية باستئناف تصوير المسلسلات الرمضانية -تزامنا مع فرض السلطات حجرا صحيا شاملا كإجراء احترازي للوقاية من فيروس كورونا- جدلا حادا بين الأوساط الثقافية وصل إلى المطالبة بإقالة الوزيرة.

وبررت الوزارة سماحها باستئناف تصوير الأعمال الرمضانية بعد قرار سابق بتعليقه كونه "تقييدا لتعليمات رئيس الحكومة، وإيمانا بمكانة الإنتاجات الدرامية لدى العائلات التونسية، وجورها في التخفيف من وطأة الانشغال بالوضع الصحي جراء انتشار فيروس كورونا".

وأوضحت وزارة الثقافة في بيان آخر أن دعوتها بعض شركات الإنتاج لاستئناف الأعمال الدرامية كان مشروطا بتدابير صحية صارمة اتخذت بالتنسيق مع وزارة الصحة، وأن أي مخالفة لتلك الشروط ينتج عنها الإلغاء الفوري للتصوير وتحميل المخالفين التبعات القانونية.

ولفتت الوزارة إلى أن إمكانية الاستجابة المشروطة لطلب استئناف الأعمال الرمضانية "هي اجتهاد مدرّوس لا يخرج عن مقتضيات الحجر الصحي الشامل، والاستثناءات المحدودة التي تستجيب لشروطه ومتطلباته، وفق المعايير والقواعد المقررة من الهيئات الصحية ذات الصلة".

بين الرفض والتأييد

وانقسمت آراء شخصيات ثقافية وفنية وحتى سياسية عبر تدوينات ومقاطع فيديو في حسابات لها على مواقع التواصل الاجتماعي، بين مؤيدة ورافضة لقرار الوزيرة.

واعتبر الممثل لطفي العبدلي في فيديو مصور أن قرار استئناف تصوير الأعمال الدرامية يمثل خطرا على حياة الممثلين وكامل الطاقم الفني، مشيرا إلى أنه أوقف تصوير أحد أعماله الرمضانية من هذا المنطلق.

وأوضح المخرج عبد الحميد بوشناق في تصريح للجزيرة نت أنه اتخذ قرار إيقاف كواليس تصوير أحد أعماله الدرامية المقرر عرضها خلال شهر رمضان بشكل طوعي، وكإجراء وقائي لضمان سلامة فريق العمل معه بعد تفشي فيروس كورونا.

وبشأن إمكانية استئناف تصوير المسلسل على خلفية بلاغ وزارة الشؤون الثقافية، قال بوشناق إن الأمور لا تزال ضبابية، ومرهونة بتوفير الشروط الصحية للوقاية من العدوى خلال التصوير، فضلا عن رغبة الممثلين وباقي الطاقم الفني باستئناف التصوير من عدمه وخوفهم من خطر العدوى.

وأدلى بعض السياسيين ونواب في البرلمان بدلوهم في قرار وزيرة الثقافة، ليصل الأمر إلى مطالبتها بملدزمة بيتها، وتحويل الأموال المرصودة لميزانية وزارة الثقافة إلى ميزانية وزارة الصحة، بحسب تدويلة للنائب في البرلمان رضا الجوادي.

مرصد رقابة يطعن لدى المحكمة الإدارية في قرار إسناد رخص استئناف تصوير الأعمال التلفزيونية الرمضانية

وات - تقدم مرصد رقابة، يوم الجمعة، بطعن لدى المحكمة الإدارية في قرار وزارة الشؤون الثقافية إسناد رخص استئناف تصوير الأعمال التلفزيونية الرمضانية.

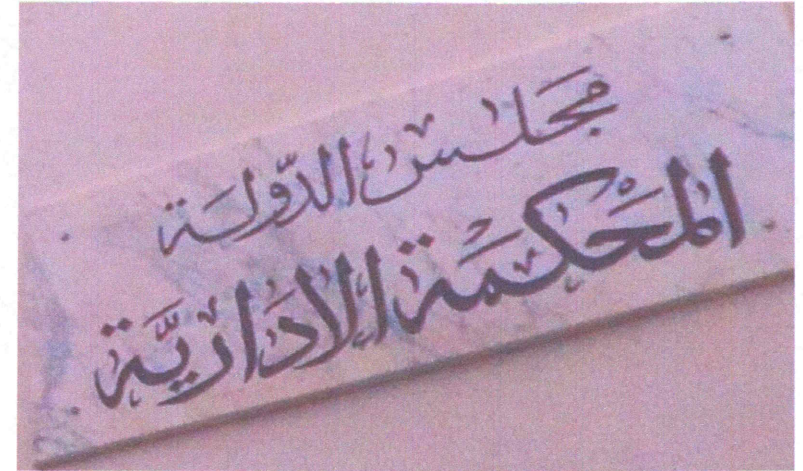
وأفاد مدير مرصد رقابة بوزيد اللافي في تصريح لوكالة تونس إفريقيا لانباء، أن المرصد توجه أيضا برسالة إلى رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، لمطالبته بإلغاء القرار المذكور، معتبرا إياه مخالفا للأمرين الرئاسي والحكومي بخصوص إجراءات الحجر الصحي والتوقي من وباء كورونا العالمي.

...

وأوضح أن قرار وزارة الشؤون الثقافية من شأنه أن يحدث ثغرة في المنظومة الصحية للتصدي لوباء الكورونا، ويضرب مبدأ المساواة بين المواطنين ويسلم الأولويات بين القطاعات المتعطلة بسبب قرار الحجر الشامل.

وشدد على أن "لا سبيل للقبول باستثناءات غير مبررة في تطبيق القانون لصالح قوى مصلحة نافذة"، بحسب تعبيره.

وكانت وزارة الشؤون الثقافية علقت تصوير الأعمال التلفزيونية منذ منتصف شهر مارس الماضي، كإجراء استباقي للتوقي من انتشار وباء كورونا العالمي. ثم قررت يوم 8 أفريل الحالي السماح لشركات الإنتاج السمعي البصري والقنوات التلفزيونية التونسية، التي تحصلت سابقا على تراخيص تصوير وتم تعليقها للتوقي من وباء كورونا، استئناف تصوير المسلسلات والأعمال التلفزيونية الرمضانية.



القضية رفعها الدايمي: صدور حكم بإيقاف استئناف تصوير مسلسلات رمضان

الشارع المغربي: نشر اليوم الثلاثاء 14 أبريل 2020 مرصد رقابة الذي أنشأه النائب السابق عماد الدايمي نص الحكم الصادر عن المحكمة الادارية القاضي بقبول الطعن الذي تقدم به لتأجيل تنفيذ قرار وزيرة الثقافة شيراز العتييري الترخيص لشركات الانتاج السمعي والبصري والقنوات التلفزيونية التونسية باستئناف انجاز الاعمال الدرامية لشهر رمضان.

وقضى قرار المحكمة بالاذن بتأجيل تنفيذ قرار الوزيرة في انتظار البت في مطلب إيقافه.

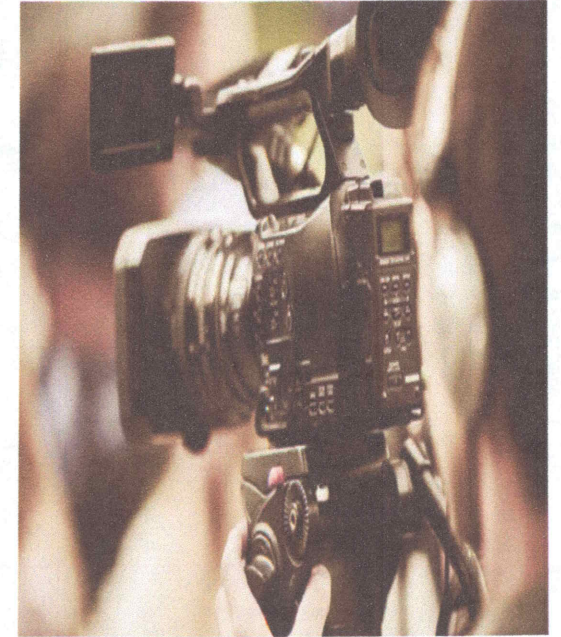
يشار الى انه تم إيداع القضية يوم الجمعة 10 أبريل الجاري .

على خلفية "قرار استئناف تصوير الأعمال الرمضانية": "مرصد رقابة" يتقدم بطعن إلى المحكمة الادارية

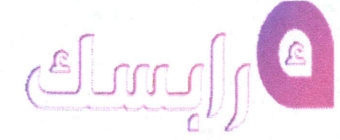
تقدم مرصد رقابة بطعن لدى المحكمة الادارية ضد قرار وزيرة الشؤون الثقافية بمنح تراخيص استثنائية لمؤسسات الانتاج السمعي والبصري:

لاستئناف تصوير الأعمال الدرامية المضمن في بلاغ الوزارة بتاريخ 8 أفريل. ويوجه رسالة الى رئيس الحكومة لمطالبته بتحمل مسؤوليته في إلغاء القرار المذكور غير المبرر والذي يخالف الأمرين الرئاسي والحكومي وينحرف بالاجراءات ويحدث ثغرة في المنظومة الصحية للتصدي لوباء الكورونا، ويضرب مبدأ المساواة بين المواطنين وسلم الأولويات بين القطاعات المتعطلة بسبب قرار الحجر الشامل. في الوقت الذي تتوقف فيه الصناعة السينمائية في كل العالم وقتيا شكل كامل لاحترام قرارات الحجر ومبدأ التباعد الاجتماعي للتوقي من انتشار العدوى.

<http://tinyurl.com/2jznfa2e>



مرصد رقابة : شبهة تلاعب وتضارب مصالح في اقتناء الأعمال الدرامية بالتلفزة التونسية



أعلن مرصد رقابة أنه شرع في التقصي في شبهات محاباة ومحسوبية وتضارب مصالح في اختيار وتمويل واقتناء أعمال درامية من طرف الادارة العامة للتلفزة التونسية في شهر رمضان الماضي وبقية سنة 2020.

وقال المرصد انه هناك شبهات بالجملة وتلاعب بقرارات لجنة قراءة السيناريوهات بالتلفزة التونسية واختيارات اعتباطية تطرح تساؤلات عديدة مشيرا إلى أنه سيتخذ الإجراءات المناسبة في ختام عملية التقصي.

<http://tinyurl.com/5n6wmb7b>

الدايمي: اقالة الرئيس المدير العام لشركة تونس للطرق السيارة

تم اقالة المدير العام لشركة تونس للطرق السيارة وذلك اثر تورطه في ملف فساد.

وقال صاهم الدايمي انه يتم حاليا لتكسيب مدير عام جديد شاكرا وزير التجهيز بأخاذ القرار بسرعة.

...

وكتب الدايمي في صفحته على الفاييسوك التدوينة التالية:

" يتم الان تكسيب رئيس مدير عام جديد لشركة تونس للطرق السيارة بعد أن تمت اقالة الرئيس المدير العام السابق من المن الوظيف على اثر كشف مرصد رقابة لمثل فساد من الحجم الثقيل في المؤسسة.

شكرا لوزير التجهيز لقيامه بإجابه باتخاذ قرار يموه لمسؤولية المتبترة و عدم التهرب من المسؤولية تحت دعوى انتظار حكم القضاء .. كما يفعل عدد من الوزراء تهربا من الواجب وحماية للقاسدين، ولكن ما حصل مع رئيس مدير عام الشركة الوطنية للنقل من الممن عندما تهرب وزير النقل السابق هشام بن أحمد لمدة أكثر من عام من الظلمة قرار اقالته رغم ما قدمته من حجج على تورطه في صفقة المعاولات المستعملة المستوردة الفاسدة، ان أن جاء قرار القضاء بإيداعه في السجن.

مرة أخرى، الزمن القضائي مختلف عن الزمن الإداري والسياسي، ومسؤولية القضاء في التعمد بملف ما، لا تكفي ولا تلغس مسؤولية الوزير في اتخاذ الاجراءات الإدارية المناسبة لتجريم المرتكب.

في انتظار الزمن القضائي، سيكفون من واجب الزائدين المدير العام الجديد بحمل المسؤوليات اداريا لكل المتورطين في صفقة الفساد المذكورة وغيرها من الخيارات والقرارات والتعاملات التي دمرت وضع الشركة واتخاذ القرارات المترتبة."



مرصد رقابة: 200 شخص انتدبوا بالخطوط التونسية بشهادت مزورة وأصبحوا قوة ضغط



أكد مرصد رقابة توصله إلى قرائن تدل على وجود شبكات منظمة "تنظيما مافيوزيا" لتزوير الشهادات وتسجيلها في سجلات رسمية.

وأفاد المرصد في بلاغ نشره أمس الخميس أنه يعمل على بعض الملفات المتعلقة باستعمال شهادات جامعية ومدرسية مزورة للدخول إلى مناضرات في الوظيفة العمومية وفي المؤسسات والمنشآت العمومية، مشيراً إلى أنه وجد حالات غريبة جداً لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا ولشهادات جامعية ولشهادات تكوين في مؤسسات تكوين خاصة.

وأشار المرصد إلى أنه بعد الثورة حاول بعض المسؤولين في مؤسسات عمومية فتح هذا الملف، منها "الخطوط التونسية" حيث تم فتح تحقيق في الغرض، وتم تحديد قائمة وصلت قرابة 200 شخص انتدبوا للعمل بالشركة بشهادت مزورة. وبعضهم يحتل اليوم مواقع مهمة والبعض الآخر يرفع شعار إصلاح الغزالة. ولكن المدير العام الذي فتح

مهمة التدقيق تعرض لطرد من طرف أصحاب الشهادات المزورة، وفق المرصد.

منهم مسؤولين كبار ويتحدث على إصلاح الشركة.. التفطن لـ200 موظف بالتونيسار أنتدبو بشهاد مزورة

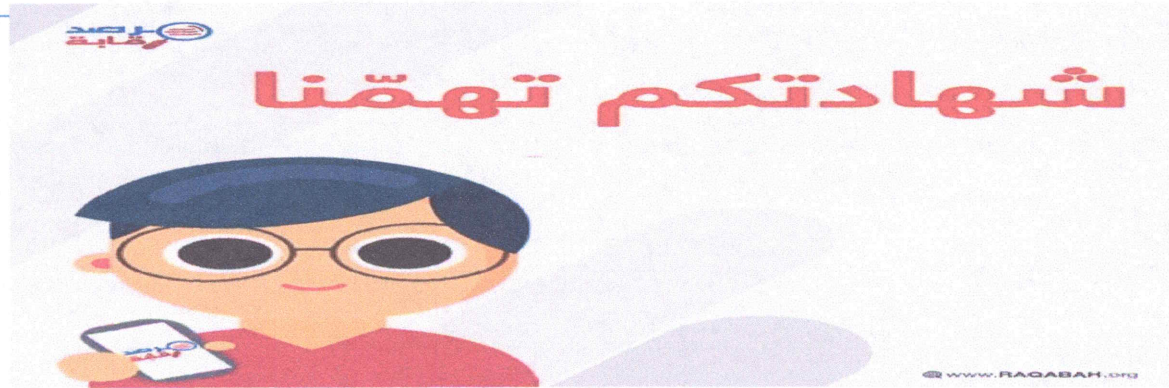


أكد مرصد رقابة توصله إلى قرائن تدل على وجود شبكات منظمة "تنظيما مافيوزيا" لتزوير الشهادات وتسجيلها في سجلات رسمية.

وأفاد المرصد في بلاغ نشره أمس الخميس أنه يعمل على بعض الملفات المتعلقة باستعمال شهادات جامعية ومدرسية مزورة للدخول إلى منازرات في الوظيفة العمومية وفي المؤسسات والمنشآت العمومية، مشيرا إلى انه وجد حالات غريبة جدا لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا ولشهادات جامعية ولشهادات تكوين في مؤسسات تكوين خاصة.. <=>

وأشار المرصد إلى أنه بعد الثورة حاول بعض المسؤولين في مؤسسات عمومية فتح هذا الملف، منها "الخطوط التونسية" حيث تم فتح تحقيق في الغرض، وتم تحديد قائمة وصلت قرابة 200 شخص انتدبوا للعمل بالشركة بشهادات مزورة. وبعضهم يحتل اليوم مواقع مهمة والبعض الآخر يرفع شعار إصلاح الغزالة. ولكن المدير العام الذي فتح مهمة التدقيق تعرض لطرد من طرف أصحاب الشهادات المزورة، وفق المرصد.

منها الخطوط التونسية: مسؤولين في مؤسسات عمومية بشهاد مضروبة



كتب عماد الدايمي الناشط السياسي ورئيس مرصد رقابة عن الشهادات المزورة حيث قال في تدوينه على صفحته "ظاهرة خطيرة جدا انتشرت في البلاد خلال العشرين سنة الماضية، وهي ظاهرة استعمال الشهادات الدراسية المزورة، أو ما يسمى بالدبلومات المضروبة.

نعمل هذه الأيام على بعض الملفات المتعلقة باستعمال شهادات جامعية ومدرسية مزورة للمشاركة في مناظرات في الوظيفة العمومية وفي المؤسسات والمنشآت العمومية. ووجدنا حالات غريبة جدا لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا ولشهادات جامعية ولشهادات تكوين في مؤسسات تكوين خاصة.

كما توصلنا الى مؤشرات تدل على وجود شبكات منظمة تنظيما مافيوزيا لتزوير الشهادات وتسجيلها في سجلات رسمية.

بعد الثورة، حاول بعض المسؤولين في مؤسسات عمومية فتح هذا الملف، منها التونسيار التي تم فتح تحقيق في الغرض، وتم تحديد قائمة وصلت الى قرابة 200 شخص دخلوا للشركة بشهادات مزورة. وبعضهم يحتل اليوم مواقع مهمة والبعض الآخر يلهب حماس الجماهير بخطاب إصلاح الغزاة. ولكن الر.م.ع الذي فتح مهمة التدقيق تعرض لديقاج من طرف أصحاب الشهادات المزورة وخرج من مكتبه الى داره في تاكسي بعد ان افتك منه الباندية مفتاح السيارة بالقوة..."

مرصد رقابة يفتح ملف الشهادات المزورة لموظفين في المؤسسات العمومية



هناك ظاهرة خطيرة جدا انتشرت في البلاد خلال العشرين سنة الماضية، وهي ظاهرة استعمال الشهادات الدراسية المزورة، أو ما يسمى بالدبلومات المضروبة.

نعمل هذه الايام على بعض الملفات المتعلقة باستعمال شهادات جامعية ومدرسية مزورة للدخول الى منازرات في الوظيفة العمومية وفي المؤسسات والمنشآت العمومية.

ووجدنا حالات غريبة جدا لعمليات تزوير بدائية لشهادة البكالوريا ولشهادات جامعية ولشهادات تكوين في مؤسسات تكوين خاصة.

كما توصلنا الى مؤشرات تدل على وجود شبكات منظمة تنظيما مافيوزيا لتزوير الشهادات وتسجيلها في سجلات رسمية.

بعد الثورة، حاول بعض المسؤولين في مؤسسات عمومية فتح هذا الملف، منها #التونيسار التي تم فتح تحقيق في الغرض، وتم تحديد قائمة وصلت الى قرابة 200 شخص دخلوا للشركة بشهادات مزورة. وبعضهم يحتل اليوم مواقع مهمة والبعض الاخر يلهب حماس الجماهير بخطاب اصلاح الغزاة. ولكن الر.م.ع الذي فتح مهمة التدقيق تعرض لديقاج من طرف اصحاب الشهادات المزورة وخرج من مكتبه الى داره في تاكسي بعد ان افتك منه الباندية مفتاح السيارة بالقوة.

اليوم، نريد من المواطنين الشرفاء ابداء شهادتهم واراتهم في هذه الظاهرة وفي كيفية القضاء عليها؟ وهل يجب فتح الملف اليوم؟ أو بلع السكينة بدمها حفاظا على سلم اجتماعية هشة؟ هل نقبل تواصل خديعة بعضها دام عقودا طويلة ونقبل الظلم ضد اصحاب الشهادات الصحيحة المعطلين أو المحرومين من الترقيات؟ أم نفتح الملفات التي سيتضرر منها أشخاص صعدوا للقمة بالتدليس وافتكوا اماكن غيرهم لأن لهم عائلات وابناء؟

رايكم يهمننا !!!/ مرصد رقابة

<http://tinyurl.com/2cnspeup>

مرصد "رقابة" : إقالة المنكبي ستتلوها محاسبة شديدة بالقانون على جريمة التحيل

علق مرصد "رقابة" الذي يشرف عليه عماد الدايبي على قرار إقالة الرئيس المدير العام لشركة تونس الجوية "إلياس المنكبي" قائلا إن القرار "يعد إحدى الإجراءات النقاب الشركة وتحجيبها سيدياويومات الإفلاس أو التطوير".

ويشير فيديو يوتيوب الرئيس المدير العام المعال في أغسطس عليه تمثيل الشركة التي أوصت عليها في تاريخها وكتب التالي:

...

"إقالة المنكبي من #المخطوط التونسية ستتلوها محاسبة شديدة بالقانون على جريمة التحيل التي ارتكبتها منذ شركته وشيبت في عشار لا تقل عن 300 مليون دينار. مرصد رقابة أودع شكاية في المرسوم منذ أسابيع بعد تفصي صديق حصل فيه على وثائق ومعلومات سوتة بما فيه من الشركة الكندية الممنية بالتصفية، لدينا الطبعة الكاملة في البحث الاتحادي والقضاء لكشف الحقيقة. يطلع..."

يتذكر أن وزير الدولة المكلف بالنقل واللوجستية أدور معروف، قرر اليوم "الإثنين" إقالة الرئيس المدير العام لشركة المخطوط التونسية، إلياس المنكبي. وتم تكليف بنقاس المطابع بجهة "متصرف موقوف" يتولى صبير المخطوط التونسية لمدة مصادرة إلى حين تعيين رئيس مدير عام جديد.

وبهذا التوجيه، في رسالة موجهة للمجلس، إلياس المنكبي، إلى عقد اجتماع لمجلس الدار المخطوط التونسية حال سلم المكتوب لإعلامه بقرار إجراء تغيير في عمله الرئيس المدير العام، مبررا له عن التكرار للمجهيزات التي بذلتها على رأس الشركة.

ويذكر أن الدائرة الوطنية صر بصحوبات مالية حادة زادت جائحة كورونا وعلق الحدود الجوية من تمثيلها.

كما قررت الديار العمومية، الأربعاء 1 جويلية 2020، الاحتفاظ بـ 7 إدارات سابقة وحالية من شركة المخطوط الجوية التونسية مشبه بهم في ارتكاب تجاوزات وقساد مالي بشركة المخطوط التونسية الفنية في شركة المخطوط التونسية.



كلفت شركة فسفاط قفصة خسائر قدرت بـ70 مليون دينار: إخلالات، شبهات فساد وشكاية ضد المدير العام وآخرين لدى القطب المالي



بعد انطلاق ما عرف بحملة مكافحة الفساد كثر الحديث خلال الفترة الأخيرة على ملفات وشكايات على طاولة القضاء ضد مديريين عامين

لشركات عمومية وموظفين، في هذا الإطار أودع مرصد رقابة مؤخرًا شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي تتعلق بحزمة من الإخلالات والتجاوزات وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات وذلك منذ سنة 2013 إلى غاية السنة المنقضية في انتظار ما ستؤول إليه الأبحاث القضائية ويبن مرصد رقابة في بلاغه أن هذه الشكاية جاءت بعد القيام بعملية تقص معمقة استعان فيها بكفاءات وطنية وصفها بالنظيفة، وقد تضمنت الدعوى القضائية 26 صفحة بالإضافة إلى الملاحق كلها تؤيد الشبهات.

من بين المؤيدات التي قدمها مرصد رقابة إلى القضاء في ما يتعلق بعملية نقل الفسفاط وما شابتها من إخلالات حساب تقريبي للأضرار التي لحقت بالشركة بمبلغ لا يقل عن 70 مليون دينار، كما قدم قائمة اسمية في عدد من المسؤولين من بينهم المدير العام الحالي وثلاثة رؤساء مديريين عامين سابقين ووزير صناعة سابق بالإضافة إلى عدد من الإطارات في الشركة موضوع الملف القضائي وأعضاء لجان تقييم العروض ومناولين صاحبي شركة نقل أحدهما عضو مجلس نواب الشعب وفق نص البيان. وقد حمل المرصد هؤلاء وخاصة المديرين العامين مسؤولية هذه التجاوزات والإخلالات.

من جهة أخرى اعتبر مرصد رقابة أن هذه الإخلالات والتجاوزات وشبهات الفساد تعتبر أحد أسباب تدهور وضع شركة فسفاط قفصة موضحة أنه أصبح لديه علم و معرفة شبكة علاقات المصلحة التي خربت هذه الشركة وأضررت بالتوازنات المالية للبلاد لغرض خدمة مصالح عدد محدود من الأشخاص النافذين باستعمال التحركات الاجتماعية بدل تحويل هذه الأموال المنهوبة إلى الحوض المنجمي والنهوض به. وتجدر الإشارة أن مرصد رقابة سيفتح ملفات أخرى من بينها ملف تدليس رخص السياقة ورخص التاكسي بولاية منوبة.

هذه قيمة الخسائر الأولية: شكاية حول فساد في نقل الفسفاط عبر الشاحنات

أعلن مرصد "رقابة"، المختص في مكافحة الفساد، الأربعاء 29 جويلية/يوليو 2020، أنه أودع اليوم شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي تتعلق بـ"الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات للسنوات من 2013 إلى 2019" مبيّناً أن هذه الشكاية تأتي بعد "تقصي معمق بالاستعانة بكفاءات وطنية نظيفة".

مرصد "رقابة" يقدم شكاية تتعلق بـ"الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات للسنوات من 2013 إلى 2019"

وأوضح المرصد أن عريضة الشكاية تضم 26 صفحة وأن الملاحق تملأ خزانة مؤكداً أن كل الشبهات مدعومة بمؤيدات مؤكدة. وقال إنه تم تقديم حساب تقريبي للأضرار التي لحقت بالشركة بمبلغ لا يقل عن 70 مليون دينار، مع قائمة اسمية في مسؤولين "يتحملون مسؤولية الإخلالات المذكورة" منهم المدير العام الحالي وثلاثة رؤساء مديرين عامين سابقين ووزير صناعة سابق (سليم الفرياني) وعدد من المسؤولين في الشركة وأعضاء لجان تقييم العروض ومناولين صاحبي شركة نقل أحدهما عضو مجلس نواب الشعب.

وأضاف أن العمل على هذا الملف مكن "من فهم أحد أسباب تدهور وضع شركة فسفاط قفصة ومن معرفة شبكة علاقات المصلحة التي خربت الشركة وأضررت بالتوازنات المالية للبلاد لغرض خدمة مصالح عدد محدود من الأشخاص النافذين باستعمال التحركات الاجتماعية والتبويرب النقابي والنعرات العروشية"، مضيفاً أنه "لو وضعت الأموال المنهوبة في التنمية في الجهة لتحول الحوض المنجمي إلى قطب غني ومزدهر".

يُذكر أن شركة فسفاط قفصة تعاني معضلة مستمرة منذ سنوات في نقل المادة المستخرجة لا سيما نحو المجمع الكيميائي، بسبب تعطل النقل عبر السكك الحديدية بسبب الاعتصامات من جهة أو بسبب محدودية حجم الكميات المنقولة وهو ما يؤدي إلى الاستعانة بشاحنات الخواص لأداء هذه المهمة وسط حديث متواتر حول شبهات فساد في صفقات نقل الفسفاط عبر هذه الشاحنات.



<http://tinyurl.com/437m7sst>

مرصد رقابة: وزير النقل بالنيابة يُعطل تنفيذ منشور محمد عبو ويخضع لابتزاز اتحاد الشغل

واستغرب المرصد من اصدار وزير منشورا لتعطيل تنفيذ منشور لوزير دولة "معتبرا انه" المنشور الوحيد الذي فيه شيء من الجراة لانهاه اخلاطات قانونية متخلدة من عهد الحزب الواحد الوضع على الذمة والتفرغ العشوائي والمنح للذين لا يعملون وتكفل الشركات العمومية بسيارات لمديرين عامين في وزارات الاشراف والتكفل بمصاريف لا تدخل في مجال نشاطها... الخ" معبرا عن يقينه بأن "محمد الفاضل كريم أصدر هذا المنشور تحت وقع الابتزاز من طرف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، المتضرر الرئيسي اليوم من منشور محمد عبو. الابتزاز "متسانلا" بماذا ؟ مكتفيا برد جاء فيه "بعض الناس تعرف بماذا .. ولن نزيد الان". وأضاف : "المضحك في الأمر أن محمد الفاضل كريم أصدر هذا المنشور فقط للمؤسسات التابعة لوزارة النقل الذي أصبح مشرفا عليها بالنيابة منذ اسابيع معدودة، ولم يصدره لوزارته الاصلية تكنولوجيا الاتصال. لماذا؟ لأن تطبيق المنشور بدأ فعليا في عدد من منشآت ومؤسسات وزارة النقل وأساسا ...

في الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة نقل تونس حيث اتخذ الرئيسان المديران العامان أخيرا اجراءات جريئة في اطار تطبيق المنشور وبواجهان اليوم بسبب ذلك غضب البيروقراطية النقابية والاضرابات والاعتصامات والتهديدات بالاقالة، دون تلقي أي دعم من الحكومة بل حتى من وزير الدولة مصدر المنشور عدد 4.

وقد قام مرصد رقابة منذ أيام بمراسلة الوزير عبو لمطالبتة بالقيام بواجبه في دعم المسؤولين الذين يطبقون منشوره" لافتا الى انه سينشر المراسلة في الابان.

وتابع "محمد الفاضل كريم ارتكب حماقة كبرى ومخالفة واضحة للقانون وللمنطق، حيث أنه تدخل بدون حق وبشكل سافر في مقتضيات منشور موجه من وزير الدولة الى الوزراء و تاب الدولة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية. وأقحم نفسه وسيطا في تطبيق منشور من جهة أعلى حدد اختصاص الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء المؤسسات والمنشآت وحدد الجهة المسؤولة على المتابعة ورفع التقارير والمنشور واضح وصريح لا يحتاج للجنة لتوضيحه ولجرد الحالات ودراستها واقتراح الحلول وتحديد رزنامة تنفيذ".

وختم المرصد : "الكرة الان في ملعب وزير الدولة للوظيفة العمومية ومكافحة الفساد لنرى هل سيدافع عن منشوره وعن تطبيق القانون وهل سيحمي الرؤساء المديرين العامين الذين نفذوا مقتضيات المنشور بجديّة، أم سيتترك هذه الفضيحة تمر... والمؤشر سيكون مصير الرئيسين المديرين العامين المذكورين أعلاه!!".

<http://tinyurl.com/5by2bjwv>



كشف مرصد رقابة لصاحبه عماد الدايمي مدير ديوان رئيس الجمهورية الاسبق المنصف المرزوقي اليوم الخميس 20 أوت 2020 ان محمد الفاضل كريم وزير النقل بالنيابة أصدر منشورا يطلب فيه من مسؤولي المؤسسات العمومية الخاضعة لأشراف الوزارة التريث في تطبيق منشور وزير الدولة للوظيفة العمومية ومكافحة الفساد المتعلق بمنع تكفل المؤسسات العمومية بمصاريف لا تدخل ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها.

واعتبر المرصد في تدوينه نشرها بصفحة على موقع فايسبوك ذلك "أمرا خطيرا وتدخل دون حق وبشكل سافر في مقتضيات منشور موجه من وزير الدولة الى الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية" وان كريم "أقحم نفسه وسيطا في تطبيق منشور من جهة أعلى" وانه بذلك "وقع تحت الابتزاز من طرف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل".

واوضح المرصد ان كريم أعلم مسؤولي المؤسسات العمومية الخاضعة لأشراف وزارته بأنه "قرر إحداث لجنة على مستوى الوزارة يعهد لها بالنظر في الاجراءات التي يتعين اتخاذها لغاية تطبيق منشور وزير الدولة" مشيرا الى ان اللجنة ستتولى "جرد الأعوان الموضوعين على النمة والممتلكات الموضوعة على الذمة واقتراح الحلول اللازمة لتسوية الوضعيات، وضبط خطة عمل ورزنامة تنفيذ" معتبرا ان هدف محمد الفاضل كريم "الخاضع للابتزاز تعطيل تطبيق المنشور عملا بالقاعدة المعمول بها في بلادنا اذا أردت أن تعطل عملا شكل له لجنة".

مرصد رقابة : "وزير النقل بالنيابة يُعطّل تنفيذ منشور الوزير محمد عبو تحت وقع ابتزاز اتحاد الشغل"

لا شك عندنا أن محمد الفاضل كريم أصدر هذا المنشور تحت وقع الابتزاز من طرف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، المتضرر الرئيسي اليوم من منشور محمد عبو. الابتزاز بماذا؟ بعض الناس تعرف بماذا... ولن نزيد الآن.

والمضحك في الأمر أن محمد الفاضل كريم أصدر هذا المنشور فقط للمؤسسات التابعة لوزارة النقل الذي أصبح مشرفا عليها بالنيابة منذ أسابيع معودة، ولم يصدره لوزارته الاصلية تكنولوجيا الاتصال. لماذا؟ لأن تطبيق المنشور بدأ فعليا في عدد من منشآت ومؤسسات وزارة النقل وأساسا في #الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية و #شركة النقل بتونس، حيث اتخذ الرئيسان المديران العامين أخيرا اجراءات جريئة في إطار تطبيق المنشور. ويواجهان اليوم بسبب ذلك غضب البيروقراطية النقابية والاضرابات والاعتصامات والتهديدات بالاقالة، دون تلقي أي دعم من الحكومة بل حتى من وزير الدولة مصدر المنشور عدد 4. وقد قام مرصد رقابة منذ أيام بمراسلة الوزير عبو لمطالبته بالقيام بواجبه في دعم المسؤولين الذين يطبقون منشوره (وسننشر المراسلة في الابان).

محمد الفاضل كريم ارتكب حماقة كبرى ومخالفة واضحة للقانون وللمنطق، حيث أنه تدخل بدون حق وبشكل سافر في مقتضيات منشور موجه من وزير الدولة الى الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية. وأقحم نفسه وسيطا في تطبيق منشور من جهة أعلى حدد اختصاص الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء المؤسسات والمنشآت وحدد الجهة المسؤولة على المتابعة ورفع التقارير. والمنشور واضح وصريح لا يحتاج للجنة لتوضيحه ولجرد الحالات ودراساتها واقتراح الحلول وتحديد رزنامة تنفيذ.

واضح وجلي أن هدف محمد الفاضل كريم، الخاضع للابتزاز، هو تعطيل تطبيق المنشور عملا بالقاعدة المعمول بها في بلادنا "إذا أردت أن تعطل عملا شكل له لجنة".

الكرة الآن في ملعب وزير الدولة للوظيفة العمومية ومكافحة الفساد لنرى هل سيدافع عن منشوره وعن تطبيق القانون وهل سيحمي الرؤساء المديرين العامين الذين نفذوا مقتضيات المنشور بجديّة، أم سيتترك هذه الفضيحة تمر.

والمؤشر سيكون مصير الرئيسين المديرين العامين المذكورين أعلاه!!

للحديث بقية.



كشف اليوم الخميس 20 أوت، رئيس مرصد رقابة عماد الدايمي في تدوينة مطولة عبر صفحته الرسمية "فيسبوك" عن منشور صادر عن وزير النقل بالنيابة محمد فاضل كريم يطلب من خلاله من مديري المؤسسات العمومية التريث قبل تطبيق منشور وزير الدولة للوظيفة العمومية محمد عبو، المتعلق بمنع المؤسسات العمومية من التكفل بمصاريف لا تدخل ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها.

وجاء نص التدوينة كالتالي :

خطير !!

محمد الفاضل كريم وزير النقل بالنيابة يصدر منشورا يطلب فيه من مسؤولي المؤسسات العمومية الخاضعة لاشرف الوزارة التريث في تطبيق منشور وزير الدولة للوظيفة العمومية ومكافحة الفساد عدد 4 المؤرخ في 1 جوان الماضي المتعلق بمنع تكفل المؤسسات العمومية بمصاريف لا تدخل ضمن الأعباء المرتبطة بنشاطها !!!!

منشور كريم الصادر يوم أمس يعلم أولئك المسؤولين بأنه "قرر إحداث لجنة على مستوى الوزارة يعهد لها بالنظر في الاجراءات التي يتعين اتخاذها لغاية تطبيق منشور وزير الدولة". تلك اللجنة ستتولى "جرد الأعران الموضوعين على الذمة، والممتلكات الموضوعة على الذمة، واقتراح الحلول اللازمة لتسوية الوضعيات، وضبط خطة عمل ورزنامة تنفيذ".

عشنا وشغنا !!!

وزير يصدر منشورا لتعطيل تنفيذ منشور لوزير دولة، وأي منشور : المنشور الوحيد الذي فيه شيء من الجراءة لانهاه اخلاقيات قانونية متخلدة من عهد الحزب الواحد : الوضع على الذمة والتفرغ العشوائي والممنح للذين لا يعملون وتكفل الشركات العمومية بسيارات لمديرين عامين في وزارات الاشراف والتكفل بمصاريف لا تدخل في مجال نشاطها... الخ.

مرصد "رقابة": نقابيون يقتحمون مكتب مدير عام شركة السكك الحديدية

التكفل بمصاريف لا تدرج ضمن الابعاء المرتبطة بنشاطها".

واكد أن "الهدف الرئيسي من هذا التحرك العشوائي الخطير هو التصدي لمسعى تطبيق القانون بخصوص إنهاء حالات التفرغ العشوائي، والتخلص من شهاب بن أحمد الذي هو بصدد تقديم نموذج رائد لتطبيق القانون وإصلاح المؤسسات العمومية".

وأفاد مرصد "رقابة"، في هذا الجانب، أنه سبراسل وزير الدولة لدى رئيس الحكومة الذي أصدر التعليمات التي يتم استهداف شهاب بن أحمد بسبب تطبيقها لـ "تحميله مسؤوليته وللنظر في حصيلته تطبيق تلك التعليمات والإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لإنفاذ تلك التعليمات وحماية من يطبقها".

أفاد مرصد "رقابة"، الإثنين 10 أوت/أغسطس 2020، أن عدداً من النقابيين التابعين للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية قاموا، اليوم، باقتحام مكتب الرئيس المدير العام للشركة شهاب بن أحمد والاعتصام فيه "مع استفزات ورفع شعارات حسب شهادات من الإدارة".

وأضاف أن هذا السلوك يأتي كرد فعل بعد إصدار بن أحمد لسلسلة من المذكرات تم بمقتضاها إيقاف المنح الخصوصية الممنوحة بشكل غير قانوني للأعوان الذين يتمتعون بالتفرغ النقابي، مع قرار عدم تمديد التفرغ العشوائي بنهاية شهر أوت/أغسطس 2020.

مرصد "رقابة": الهدف الرئيسي من هذا التحرك العشوائي الخطير هو التصدي لمسعى تطبيق القانون بخصوص إنهاء حالات التفرغ العشوائي

وقال المرصد إن الرئيس المدير العام "يدفع اليوم ثمن اجتهاده وجديته في تطبيق منشور وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية المؤرخ في 1 جوان/يونيو 2020 الذي يمنع على المؤسسات العمومية



الدايمي: نقابيون يقتحمون مكتب رم ع شركة السكك الحديدية بسبب إيقاف منح التفرغ النقابي العشوائي

باب نات - كشف رئيس منظمة رقابة عماد الدايمي في تدوينة عبر صفحته الرسمية على الفايستوك أن عدد من النقابيين التابعين للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية قاموا باقتحام مكتب الرئيس المدير العام للشركة السيد شهاب بن أحمد والاحتصام فيه مع استقراوات ورفع شعارات حسب شهادات من الإدارة.

وقال الدايمي أن هذا السلوك الأرعن يأتي على اثر اصدار الرئيس المدير العام للشركة لسلسة من المذكرات تم بمقتضاها إيقاف المنح الخصوصية الممنوحة بشكل غير قانوني للأحوان الذين يتمتعون بتفرغ نقابي عشوائي..



"رقابة": اتفاقية بيع السجائر في المساحات التجارية تخدم مصلحة اللوبيات

وجيب المواطن".

وقال إن تقرير الرقابة الداخلية للوكالة لسنة 2017 أكد على أن معدل توقف آلات صنع السجائر يفوق 50 بالمائة سنة 2017 "وهو ما يعيدنا إلى شهادة عماد الطرابلسي أمام هيئة الحقيقة والكرامة الذي أشار فيه إلى تواطئ المشرفين على الوكالة آنذاك مع لوبيات تهريب السجائر من خلال تعطيب الآلات وتخفيض الإنتاج لفسح المجال أمامهم لتغطية النقص وإغراق السوق".

وأضاف المرصد أن التقارير الرقابية تضمنت توصيات بتحسين ملفات المتزودين (débitants) على اعتبار الإخلالات الكبيرة المسجلة "ولكن رغم تعهد الوكالة بالعمل على جرد وتحسين الملفات إلا أن هذا الإخلال ظل متواصلًا منذ سنوات".

وقال في ذات الإطار إنه "لا شك أن اللجان الجهوية لمنح رخص بيع التبغ المحدثة طبقًا لأحكام الأمر سالف الذكر تتحمل مسؤولية الفوضى والفساد والاحتكار الذي تتمتع منه لوبيات السجائر والتي تحقق أرباحًا سنوية بمئات المليارات".

واعتبر المرصد المختص في مكافحة الفساد أن "كل هذه الإخلالات وغيرها معلومة ووردت في عديد التقارير الرقابية منذ سنوات" مؤكدًا أن عدم تلافيها "يؤكد النفوذ المتواصل للوبي السجائري والتبغ".

وأكد أنه "لن يصلح حال قطاع السجائر يمثل هذه الإجراءات الاعتبائية في ظل غياب شبه كلي لنظام رقابة فعال وأدلة إجراءات في مختلف أوجه التصرف وخاصة على مستوى الإنتاج والتوزيع".

مذكرة التفاهم التي تم توقيعها يوم 31 أوت الماضي بين الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والغرفة الوطنية

للمساحات التجارية... Publiée par مرصد رقابة Raqabah sur Samedi 5 septembre 2020



اعتبر مرصد "رقابة" أن مذكرة التفاهم الممضاة يوم 31 أوت/أغسطس الماضي بين الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والغرفة الوطنية للمساحات التجارية الكبرى، التي تنص على السماح ببيع السجائر بالمساحات التجارية الكبرى، تخدم مصلحة لوبيات نافذة، مؤكدًا أنها لا تتدخل ضمن خانة الإجراءات الكفيلة باصلاح منظومة توزيع التبغ، وليست خطوة لضرب الاحتكار وتخفيض الأسعار التي تزايدت بشكل خيالي، كما يروج البعض، وفق تأكيده.

وأكد المرصد، المختص في مكافحة الفساد على حسابه على فيسبوك السبت 5 سبتمبر/أيلول 2020، أن المذكرة الممضاة غير قانونية ومخالفة لمقتضيات الأمر عدد 1916 لسنة 1995 المؤرخ في 9 أكتوبر 1995 المتعلق برخص استغلال محلات التبغ.

مرصد "رقابة": تخلف منظومة التزويد والتوزيع في قطاع التبغ مقصود باعتباره يصب في مصلحة لوبي السجائر الذي يتمتع على حساب الدولة وجيب المواطن

وأضاف أن "تخلف منظومة التزويد والتوزيع، التي أكدتها التقارير الرقابية، هي أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار" مؤكدًا أنه "تخلف مقصود باعتباره يصب في مصلحة لوبي السجائر الذي يتمتع على حساب الدولة

مرصد رقابة: الطرابلسي يُعَيّن ملحقاً اجتماعية بسويسرا ويُلغى التعيين بعد يومين

كشف مرصد "رقابة" اليوم السبت 3 أكتوبر 2020 أن وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي حاول فرض تعيين ملحق اجتماعية في سفارة تونس ببرن (سويسرا) يوم غرة أكتوبر مؤكدا أنه تراجع عن ذلك تحت الضغط.

ونشر المرصد على صفحته بموقع فايسبوك نسخة من برقية التعيين وأخرى لبرقية الاعفاء معتبرا أن ذلك من قبيل العشوائية والاعتباط في قرارات الوزير وتلاعب بهيئة الدولة.

وأكد المرصد أنه ينشر مثل البرقيات ليبين للمسؤولين أنهم تحت الرقابة وأن زمن التعيينات بالمحاباة والمعارف انتهى.



بالتفصيل.. هذا عدد السيارات الإدارية في تونس



أعلن مرصد "رقابة"، الأربعاء 12 نوفمبر/نشرين الثاني 2020، أنه بلغه رد وزارة أملاك الدولة على طلبات نفاذ للمعلومة حول السيارات الإدارية في تونس بين أن مجموع السيارات والعربات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمنشآت والهيكل العمومية الأخرى، عدا وزارتي الدفاع والداخلية والمؤسسات التابعة إليهما، هو في حدود 75186 سيارة.

بلغ عدد السيارات والعربات الموضوعة على ذمة البلديات في حدود 13249 سيارة

وأوضح أن عدد السيارات بالوزارات والمؤسسات العمومية والهيكل العمومية الأخرى بلغ 24602 سيارة، واستأثرت وزارة الفلاحة بأكثر من الثلث، تليها وزارة الصحة بـ 3622 سيارة، ووزارة المالية بـ 2098 سيارة.

فيما بلغ عدد السيارات والعربات الموضوعة على ذمة البلديات في حدود 13249 سيارة، مقابل 2162 سيارة على ذمة المجالس الجهوية.

وبخصوص مجموع السيارات التابعة للمنشآت العمومية، بلغ هدها 35173 سيارة، 30 في المائة منها (9656 سيارة) تابعة للمنشآت تحت إشراف وزارة النقل، تليها وزارة الصناعة بـ 7984 سيارة والمنشآت التابعة لوزارة الفلاحة بـ 4705 سيارة

وأعلن المرصد أنه قام بجرد الأطار القانوني والترتيبي لاستعمال السيارات الإدارية، وأرسل طلباً لرئاسة الحكومة لمعرفة إذا ما تم إحداث لجنة القيادة الخاصة بالعربات الإدارية، وفق ما ينصّ عليه منشور صادر بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2020.

وطالب الحكومة أيضاً بنتائج أعمال اللجنة في خصوص متابعة التصرف في العربات الإدارية وإعداد إستراتيجية وطنية لحوكمة التصرف في أسطول العربات الإدارية، مع تقديم نسخة من التقرير النهائي المعد من طرف اللجنة المذكورة والموجه إلى رئيس الحكومة.

وأفاد "رقابة"، في هذا الإطار، أنه بصدد إعداد دليل إجراءات بخصوص استعمال السيارات الإدارية سيُعرض للعموم قريباً، مشيراً إلى عزمه فتح حوار بخصوص منظومة جديدة للسيارات الإدارية منسجمة مع الواقع الاقتصادي الجديد ومع مقتضيات الشفافية والحوكمة الرشيدة، وفق ما ورد في نص بلاغه.

<http://tinyurl.com/2au3ej9f>

مرصد رقابة: المشيشي انهار يوم أمس .. والحكومة انبطحت لـ"لوبيات التبريب"



وكشف المرصد انه "كان قد راسل المشيشي لطلب توضيحات حول خلفيات الاعفاء" مشددا على انه "لا يتدخل في القرارات السيادية لرئيس الحكومة ولا لأي وزير أو مدير أو مسؤول" وعلى انه في المقابل "يحمله المسؤولية على الرسالة التي يريد توجيهها لرجال الدولة والمسؤولين عن المؤسسات العمومية تحت اشرافه من خلال هذا الاعفاء" وتابع المرصد الذي يشرف عليه النائب السابق عماد الدايمي "انها ستكون رسالة طمأنة وحماية وتشجيع على تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة ام انها ستكون رسالة تخويف وحثهم على البحث عن سلامتهم الشخصية عبر الانبطاح لقوى المصلحة وللفسادين المستقوين بالغطاء النقابي".

واعتبر المرصد ان "المشيشي اختار الرسالة الثانية ومفادها "ردوا بالكلم من تطبيق القانون يا جماعة لأن مصيركم العزل والاعفاء" وانه "اذا جاءكم باندي جاهل دون مستوى يريد منحة أو مصلحة أو امتيازاً ويريد أن يخلص دون عمل وأن يتحصل على ساعات اضافية ليلية دون ان يقوم بها أو أن يحصل على سيارة وظيفية دون أن يكون لديه الحق في ذلك أو أن تمحي عقوباته التي أقرها مجلس التأديب أو غير ذلك فوافقوا فوراً ووقعوا على القرار وقولوا عاش الاتحاد أقوى قوة في البلاد ولا يهمكم في القانون لأن القانون يمكن أن يسامح والاتحاد لا!!!"

واستدرك ان ما حصل يوم امس ليس كله سلبي وعلى العكس تماماً فيه إيجابيات كبرى مؤكدا انه كشف للعموم "ماذا يعني انبطاح الحكومة لقوى المصلحة ولوبيات "التبريب" وأظهر بطولية رجال دولة قاوموا تيار التبريب والرداءة الجارف وخلقوا حولهم شعبية كبرى في مؤسساتهم من قبل الاغلبية الصامتة التي تريد الاصلاح وتؤمن بالقانون والصرامة طريقاً له".

واثنى المرصد على الرئيس المدير العام السابق لشركة السكك الحديدية شهاب بن أحمد معتبراً انه نجح في تقديم نموذج للبطولة والتصدي وارادة الاصلاح وفرض القانون "وانه ترك اسمه في تاريخ السكك رغم قصر المدة وحجم التآمر ضده "والذي قال انه "اشترك فيه فيه الوزير شقشوق والطوبوي وشلة المخالفين للقانون والمتلاعبين في النقابة والادارة العميقة" مضيفاً انه على يقين أن "المنهج الذي دفع شهاب بن أحمد ثمنه سينتصر وانه سيصبح هو القاعدة في البلاد في ظرف سنوات قليلة".

عتبر مرصد رقابة اليوم السبت 24 أكتوبر 2020 ان "التعيينات التي تم الاعلان عنها امس من قبل وزارة النقل واللوجستيك لرؤساء مديريين عامين لأكثر من 4 منشآت نقل عمومي جاءت للغطية على قرار اعفاء الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية شهاب بن أحمد والرئيس المدير العام لشركة النقل بتونس أنيس الملوشي".

واكد المرصد في تدوينة نشرها على صفحته بموقع "فايسبوك" ان "وزير النقل واللوجستيك معز شقشوق حاول منذ اكثر من شهر تمرير الاعفاء بالحاح شديد" مما اسماه بالبيروقراطية النقابية مشدداً على ان "السبب لم يكن الفشل في التسيير أو مخالفة القانون أو التلاعب بالصفتات" وعلى ان ذلك "حصل بسبب الافراط في تطبيق القانون على المخالفين للقوانين والتراتيب والمتمتعين بامتيازات غير قانونية وبأجور ومنح دون عمل وبسبب التجزؤ على إحالة عشرات ملفات الفساد على أنظار العدالة وبدء عملية اصلاح هيكل عميق مس من مصالح اللوبيات".

واضاف ان رئيس الحكومة هشام المشيشي صمد أمام ما وصفه بـ"الضغط العالي المسلط من نور الدين الطوبوي الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل شخصياً لعدة أسابيع" وانه انهار يوم امس وسقط في امتحان الثبات على القانون والدفاع عن هيبة الدولة".

القيروان: مصنع التبغ يقوم بتوزيع علب السجائر المهربة المحجوزة على الأعوان كمنحة !!!

المخزون "من أجل الحفاظ على مداخل المصنع وعلى مناخ اجتماعي سليم ولتحفيز الأعوان وتمكينهم من منحة الانتاجية".

والمقصود رسالة ضغط وتهديد من أجل فرض اقتسام كميات الدخان المحجوزة. وجاء تلك المراسلة بعد 6 أيام من إعلان الإدارة العامة للديوانة عن إيقاف أحد أعوان مصنع التبغ بالقيروان وأحالته على القضاء، إثر حجز 15826 خرطوشة سجائر و693 كغ معسل في منزله بقيمة جمالية تناهز 500 ألف دينار. والعون المذكور كان مكلفا باستلام السجائر المحجوزة لدى مصالح الديوانة بالجنوب التونسي وأحالتها لمصنع التبغ بالقيروان على متن شاحنة إدارية تابعة للمصنع، إلا أنه يقوم بتغيير أنواع السجائر موضوع الاحالة بسجائر أخرى متدنية النوع والقيمة ويخزن السجائر المختلطة بمنزله قبل التفويت فيها في السوق الموازية (انظر المقال المرفق). ونحن نعتبر أن هذا التصرف غير القانوني في المخزون لمصلحة الأعوان يخفي وراءه تجاوزات كبرى وخطيرة من طرف المسؤولين يتوجب على الدولة التقصي بشأنها ومحاسبة كل من تورط فيها.

علما وأن مصالح تفقدية وزارة المالية كلفت لجنة من 4 أشخاص يوم 16 أكتوبر (يوما واحدا بعد إيقاف العون المذكور) بمهمة تدقيق وتفقد بمصنع التبغ بالقيروان على كافة العمليات المتعلقة بقبول المحجوز وكيفية التصرف فيه. ويبدو أنه تم التكتم على نتائج تلك المهمة بالنظر لأن المسؤول الأول على المصنع والرئيس المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد يحظيان بحماية سياسية.*

مرصد رقابة وجه طلبات نفاذ الى المعلومة الى الادارة العامة للمصنع والى وزارة المالية للحصول على نسخة من تقرير التفقد وسيرفع الملف أمام العدالة مع وضع أسماء كل المسؤولين المتورطين في التواطئ مع منظومة التلاعب. كما ننوي مراسلة رئيس الحكومة من أجل الدفع لاتخاذ قرار بالتخلص الآلي من المحجوزات من الدخان حال حجزها من طرف المصالح الديوانية مستقبلا لمنع مثل هذه السلوكيات المنافية للقانون والمدمرة للاقتصاد الوطني.

<http://tinyurl.com/3ch73hd3>



نشر مرصد رقابة ملف فساد يخص مصنع التبغ ولوقيد بالقيروان وذا نص التدوينة كما ورد
صفحة المرصد على الفايسبوك

أغرب من الخيال: السجائر المحجوزة من طرف الديوانة يتم توزيعها على أعوان مصنع التبغ بالقيروان كمنحة مقابل الساعات الإضافية !! تمكن مرصد رقابة في الأيام الماضية من الحصول على معطيات ووثائق تؤكد قيام الإدارة العامة لمصنع التبغ بالقيروان بالتفويت في الدخان المصادرة من قبل أجهزة الدولة والذي يحول للتخزين في مخازن المصنع الى الأعوان في شكل منح عمل أيام السبت والاحد، عوض إتلافه كما يفترضه القانون. ليقوم الأعوان ببيعه إلى شبكات التوزيع الموازية ويعود للسوق الموازية وذلك دون سند قانوني وتحت ضغط نقابي. تلك الوثائق تتضمن تعليمات للمدير العام للمصنع "بتوزيع المحجوزات على الأعوان المستغلين خارج الأوقات العادية وفق الاجراءات المعتمدة"، وقائمة في الأعوان الذين تحصلوا على خلاص للساعات الإضافية بعلب دخان. كما تتضمن تفصيلا للمنحة الموزعة تحت اسم #المذاقة. الاستثنائية مؤشرة من المدير العام.

وهي كالآتي: "10 علب مارلبورو جزائري أو 20 علبة سليمس أو 20 علبة معسل 50 غ عن حصة العمل الواحدة. وفي صورة عدم توفر هذه الأنواع يتم إسناد 30 علبة أورييس أو ما يعادلها مثل إيدج". كما تحصلنا على مراسلة من الكاتب العام للرقابة الأساسية للمصنع التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل إلى المدير العام بتاريخ 21 أكتوبر الماضي، يطالب فيها باستئناف العمل بمختلف ورشات المصنع أيام العطل، تحت مسمى زيادة الانتاج بسبب نقص